

من وزير المالية
إلى

الموضوع: طلب توضيحات جبائية

المرجع : مكتوبكم بتاريخ 25 مارس 2015

لقد طلبتم بمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه معرفة :

- 1- هل تخضع الأرباح المتأتية من استثمارات التوسعة والتي لا تزال معفاة من الضريبة للحد الأدنى المحدد بـ 0.1% من رقم المعاملات .
- 2- هل تنتفع بالامتياز المتعلق بالاستغلال المحاصيل التالية :
 - الاسترداد على المدخرات ،
 - الإنتاج الثابت ،
 - تحويلات الأعباء إلى الموازنة أو إلى حساب آخر من الأعباء ،
 - استرداد مبالغ من شركات التأمين أو بعنوان مصاريف التكوين المهني .
- 3- في صورة سحب الامتياز بعنوان المبالغ المودعة في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية هل يشمل السحب كامل المبلغ أو المبلغ الذي لم يستجب للشروط .

جوابا، يشرفني إعلامكم بما يلي :

1- بالنسبة للضريبة الدنيا

تستوجب الضريبة الدنيا فقط على المؤسسات الخاضعة للضريبة وبالتالي وفي صورة مواصلة مؤسسة مصدرة طرح الأرباح المتأتية من التصدير بعنوان الاستثمار الأولي أو

استثمار التوسعة فإن الضريبة الدنيا لا تكون مستوجبة على رقم المعاملات المحقق من
الاستثمار المعني بالطرح الكلي للأرباح المتأتية من التصدير .

2- لقد حددت الفقرة I مكرر من الفصل 11 من مجلة الضريبة على الدخل والضريبة
على الشركات الأرباح الاستثنائية المعنية بالامتياز المخصص للأرباح المتأتية من
الاستغلال، وعليه فإن كل الأرباح الاستثنائية غير المذكورة بالفقرة I مكرر المشار إليها
أعلاه تبقى غير معنية بالامتياز .

3- بالنسبة لسحب الامتياز بعنوان إعادة الاستثمار في الصناديق ذات رأس مال تنمية،
في صورة الإخلال بالشروط اللازمة للانتفاع بالامتياز يتم سحب الامتياز بعنوان المبلغ
الجملي المنتفع بالطرح .

وتقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام
عن وزير المالية وبتفويض منه
المدير العام للجمهورية
والتشريع الجبائي
الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي